إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/278
للنشر الفوري
18 يونيو 2015

خبراء الصندوق يختتمون بعثة إلى الصومال في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2015

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي ستخلص إليها هذه البعثة، سيقوم الخبراء بإعداد تقرير يقدَّم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

أجرى فريق من صندوق النقد الدولي بقيادة السيد روجيريو زانداميلا مناقشات في نيروبي خلال الفترة من 8 إلى 18 يونيو 2015 في إطار مشاورات المادة الرابعة مع الصومال، وهي أول مناقشات من هذا القبيل منذ أكثر من 25 عاما. وفي ختام البعثة، أدلى السيد زانداميلا بالتصريح التالي:

"تعرض الصوماليون لمعاناة شديدة منذ عام 1991 بسبب اندلاع الحرب الأهلية. فقد تدهور الاقتصاد تحت وطأة التدمير الذي لحق بالبنية التحتية المادية، كما تكبدت البلاد خسائر في الأرواح، وتراجعت مستويات معيشة السكان حتى أصبحت الآن من أدنى المستويات على مستوى العالم. ولدعم النمو والتنمية الاقتصاديين، يحتاج الصومال إلى دعم مالي من المجتمع الدولي، بالإضافة إلى المساعدات الفنية وبناء القدرات.

"ورغم استمرار الأوضاع السياسية والأمنية المحفوفة بالتحديات، تمكن الصومال من تحقيق تقدم هائل منذ استئناف العلاقات مع الصندوق في 12 إبريل 2013. فقد كان للصندوق مشاركة فعالة في تقديم المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات في مجالات خبرته الرئيسية، وهو ما شكل الأساس لعقد هذه المناقشات. ومع ذلك، فلا تزال هناك تحديات تتعلق بنقص مصادر البيانات وقصور تغطيتها.

"ومن المقدر أن يكون النشاط الاقتصادي قد توسع بمعدل 3.7% في عام 2014، مدفوعا بالنمو في قطاعات الزراعة والبناء والاتصالات السلكية واللاسلكية. وبلغ التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين آنذاك 1.3%. وبالنسبة لعام 2015، يُتوقع أن يبلغ النمو الحقيقي 2.7% وأن يظل التضخم مكبوحا عند مستوى 4% تقريبا. ومع التقدم المحدود على الصعيد الأمني وغياب الجفاف، يُنتظر أن يبلغ النمو السنوي حوالي 5% على المدى المتوسط، لكنه يظل غير كاف لمعالجة الفقر والتفاوت بين الجنسين.

"وتضطلع الحكومة ببرنامج طموح للإصلاح. وفي هذا السياق، يعتبر التقدم نحو الحوكمة الرشيدة – مع وجود مؤسسات سليمة وخاضعة للمساءلة – أمر مهم لاستعادة ثقة المواطن في الحكومة. ونظرا لما يتمتع به الصومال من إمكانات كامنة لتحقيق إيرادات كبيرة من الموارد الطبيعية، فمن الضروري لإرساء السلام والرخاء أن تتحقق الكفاءة في إدارة حقوق الامتياز وتطبيق نظام المالية العامة الملائم لها. وينبغي أن تتضمن استراتيجية إدارة الموارد الطبيعية تطبيق أفضل الممارسات في هذا الخصوص مع تيسير مشاركة القطاع الخاص وضمان الشفافية. كذلك يحتاج الصومال إلى توافق الآراء بشأن نظام الفيدرالية المالية، وهو ما يشمل مسؤوليات تقديم الخدمات وتحصيل الإيرادات واقتسامها.

"وبينما تحقق تقدم ملحوظ في تعزيز مؤسسات المالية العامة، لا يزال يتعين إجراء إصلاحات كبيرة للاقتراب بنظم إدارة المالية العامة من مستوى المعايير الدولية. كذلك يحتاج الصومال إلى اعتماد إصلاحات شاملة وجيدة التسلسل في الموازنة العامة، مما يتطلب خطوات لتحسين إعداد الميزانية وتنفيذها، والتحكم في المتأخرات وإدارة الخزانة، والمحاسبة، وإعداد التقارير.

"وقد تم إعداد الموازنة الفيدرالية لعام 2015 على أساس رصيد نقدي صفري مع تنبؤات متفائلة للإيرادات ومراقبة ضعيفة لالتزامات الإنفاق. وواجهت عملية تنفيذ الموازنة مصاعب استثنائية بسبب مواطن القصور في تعبئة الإيرادات وضغوط الإنفاق الكبيرة وتعهدات الدعم التي لم يف بها المانحون. وأدى نقص التمويل إلى قيام الحكومة الفيدرالية بتحديد حصص للسيولة ومراكمة متأخرات مستحقة لقوات الدفاع وموظفي الخدمة المدنية والموردين.

"وبسبب زيادة عدد الوزارات والكيانات الحكومية، أصبحت الأجور محور الموازنة العامة في الصومال، حيث بلغت نسبة الأجور المقدرة فيها حوالي 45% من مجموع الإنفاق. ولا يزال الاعتماد على المنح الأجنبية يتجاوز 40% من الموازنة، مما يعرضها لمخاطر عدم التيقن من صرف مساعدات المانحين، عِلما بأن المساعدات الدولية التي تقدم خارج الموازنة أعلى بكثير من المساعدات المباشرة للموازنة العامة.

"ونظرا لانخفاض الإيرادات المحلية وقصور الدعم من المانحين، يتوقع خبراء الصندوق أن يكون عجز الموازنة مرتفعا للغاية في عام 2015. وبالتالي، ينبغي أن يعمل الصومال على تعزيز إيراداته وتعديل موازنته العامة للتوفيق بين التزامات الإنفاق والموارد المتاحة. وفي الفترة المقبلة، ينبغي أن يعتمد الصومال سياسات لمعالجة جوانب الضعف في الموازنة العامة. ويمكن أن يساعد وضع قواعد للمالية العامة، من قَبِيل الأهداف التي توضع لنسبة الأجور ورأس المال، على ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة وتوجيه الإنفاق إلى البنود الملائمة. وينبغي أن تقترن هذه القواعد بإطار متوسط الأجل للمالية العامة يمكن الاسترشاد به في العمل على تحقيقها.

"ويُلاحَظ أن الاقتصاد الصومالي تغلب عليه الدولرة ويتسم بندرة السيولة، ولا سيما في الفئات النقدية الصغيرة. ولا تتوافر أوراق البنكنوت الصومالية بسهولة، مما يخلق مشكلة للطبقات الفقيرة. وهناك ضغوط شعبية وسياسية متزايدة لإصلاح العملة، إلا أنه ينبغي تأخير هذا الإصلاح إلى أن تتهيأ الظروف اللازمة لهذه الخطوة. ففشل الجهود في هذا المجال من شأنه أن يسبب خسائر مباشرة كبيرة، بالإضافة إلى خسائر السمعة، مما يستوجب الالتزام في عملية الإصلاح بخارطة طريق جيدة التصميم، بما في ذلك بناء القدرات التقنية والبشرية الملائمة. والصندوق على استعداد لمساعدة الصومال في تنفيذ عملية إصلاح ناجحة في هذا الخصوص.

"ويتعين اتخاذ إجراء سريع يكفل توجيه تحويلات المغتربين من خلال النظام المصرفي الدولي. ومن الضروري في هذا الصدد وضع خارطة طريق مفصلة للقطاع المالي، باعتبار ذلك خطوة أولى نحو بناء المصداقية في إصدار التراخيص وأعمال الرقابة.

"وقد التقت البعثة بمعالي السيد محمد آدم ابراهيم وزير المالية، ومعالي السيد عبد الله شيخ علي نائب وزير التخطيط، وسعادة السيد بشير عيسى علي محافظ البنك المركزي، ولفيف من كبار المسؤولين، كما عقدت البعثة جلسة لاستخلاص المعلومات مع ممثلي الجهات المانحة.

"وتعرب البعثة عن امتنانها للسلطات الصومالية لمناقشاتها الصريحة والمثمرة وما أبدته من تعاون معها أثناء الزيارة. وسنظل ملتزمين باستمرار الحوار القائم مع الصومال."